حكومة تسيير الأعمال تودع المواطنين بتحديد موعد توزيع مازوت التدفئة

وزير النفط لـ«الوطن»: انفراجات قريبة.. ومازوت التدفئة سيؤمن لـ٤٠٠ ألف عائلة.. والبداية من المناطق الباردة!

هناء غانم

حدد مجلس الوزراء في جلسته الأسبوعية التي عقدت أمس برئاسة حسين عرنوس رئيس مجلس الوزراء في حكومة تسيير الأعمال بدء توزيع مازوت التدفئة للمواطنين، اعتباراً من بداية شهر تشرين الأول القادم، وطالب وزارة النفط والثروة المعدنية بزيادة كميات المازوت المخصصة للنقل العام الداخلي وبين المحافظات.

وزير النفط والثروة المعدنية فراس قدور كشف في تصريح لـ«الوطن» عن بداية انفراجات وأن الوضع إلى الأفضل في تأمين المشتقات النفطية، وتوزيعها على مستحقيها القطاعات كافة، وفق الكميات المتوافرة بيسر وسهولة.

ونوه قدور باتخاذ الوزارة جميع الإجراءات اللازمة لضمان وصول المادة بشكل عادل ولجميع العائلات المستحقة.

وأكد الوزير قدور أن تأمين مادة مازوت التدفئة يعتبر من أولويات عملنا، لافتاً إلى أنه تم الإعلان عن بدء التسجيل على مازوت التدفئة لموسم الشتاء القادم اعتباراً من 2024/9/25 وسيتم بدء توزيع المازوت في بداية شهر تشرين الأول القادم، معرباً عن وجود رؤية يتم العمل عليها في توزيع مازوت التدفئة حسب الحاجة، موضحاً أن البداية ستكون في المناطق الباردة وهكذا سيتم العمل تباعاً لإيصال المادة للجميع.

وقال الوزير: لدينا ٤٠٠ ألف عائلة سيتم تأمين مازوت التدفئة المدعوم لها أي إن الحاجة نحو ٢٠٠ مليون ليتر من المادة إضافة إلى تأمين ٢,٥ مليون ليتر يومياً إلى بعض القطاعات الخدمية الأخرى كالأفران والمشافي وغيرها.

ولفت إلى أن أي تأخير في تأمين المادة ناتج عن الظروف والتحديات التي يواجهها قطاع النفط.

وخلال الجلسة وافق المجلس على توصية اللجنة الاقتصادية بتسعير محصول العنب العصيري بـ٣٧٠٠ ليرة سورية للكيلو غرام الواحد، بعد حساب التكلفة الحقيقية ومنح هامش ربح مناسب للمزارعين، بالتوازي مع تقديم الدعم لتصدير المنتج النهائي من خلال هيئة دعم الصادرات.

وتابع المجلس مناقشة السياسات الوطنية الكلية والقطاعية والبرامج التنفيذية للخطط المقترحة التي أعدتها لجان مجلس الوزراء «الاقتصادية، الخدمات والبنى التحتية، الموارد والطاقة، التنمية البشرية»، والتي تركز على تنمية النشاط الاقتصادي، ورفع مستوى الدخل الوطني من خلال اتخاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمرتكز لتحقيق النمو الاقتصادي، وحوكمة الجهاز الحكومي، وتطوير مؤسساته وتعزيز موارده البشرية، بما يحقق الكفاءة والفاعلية، وتعزيز الانتقال إلى اللامركزية الإدارية، بما يحقق التنمية المستدامة والمتوازنة.

واعتمد المجلس مذكرة وزارة الثقافة الخاصة بالوثيقة الإطارية للهوية الوطنية، نظراً للدور المحوري للهوية الوطنية في مسألة الانتماء، وبما يتوافق مع أهداف وزارة الثقافة في بناء الفكر وتعزيز الانتماء الوطني، وتم التأكيد على أهمية تعزيز دور الأسرة في تنشئة الأجيال وخلق ثقافة القيم عند المواطنين وتعزيز الرقابة على المؤثرات الخارجية والتي تستهدف الفكر والوعي عند الأجيال الناشئة، مع ضرورة وضع مسار تنفيذي واضح للوثيقة وتحديد الدور المنوط بكل وزارة في هذا المجال، ولاسيما وزارات التربية والإعلام والثقافة والأوقاف والتعليم العالي والبحث العلمي.

ودرس مجلس الوزراء في جلسته مشروع الصك التشريعي المتضمن الانضمام إلى الاتفاقية الدولية بشأن إلغاء إلزامية التصديق على الوثائق العمومية «أبوستل»، بهدف تسهيل إجراءات التصديق بالنسبة للمواطنين السوريين.

ووافق المجلس على استكمال تنفيذ مشروع بناء كلية الصيدلة في جامعة حلب، وعلى تنفيذ الأعمال المتبقية من العقد الخاص بتنفيذ أربعة أبراج في السكن الشبابي بضاحية الوفاء في حماة، إضافة إلى الموافقة على إعادة صيانة المرسى الموجود في منطقة البحيص بمدينة جبلة.

واستعرض المجلس مذكرة وزارة العدل حول عمل إدارة قضايا الدولة لجهة مهامها ودورها في تحصيل حقوق الدولة وصون المال العام والصعوبات التي تعترض عملها ومقترحات المعالجة، بما يسهم في تعزيز دور الإدارة والارتقاء بعملها.

رئيس جمعية اللحامين يتوقع انخفاض الأسعار مع قرب الشتاء

رد واضح من وزارة الاقتصاد: لن نسمح باستيراد اللحوم المجمدة

رامز محفوظ

أكد رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن في تصريح لـ«الوطن» أن أسعار العجول والأغنام مستقرة منذ أكثر من شهر، موضحاً أن كيلو العجل الحي يباع اليوم بين ٥٠ ألفاً و٥٥ ألف ليرة وكيلو الغنم الحي يباع بين ٦٠ ألفاً و٦٥ ألف ليرة وهو أقل من التسعيرة التموينية المحددة بـ٧٠ ألف ليرة للكيلو وذلك بسبب انخفاض سعر الغنم الحي لقلة الطلب عليه في السوق، واضطرار المربي لتخفيض السعر من أجل تصريف الكميات الموجودة لديه لأن غذاء الأغنام مكلف، خاصة أنه لم تكن هناك حركة بيع خلال فترة عيد الأضحى.

وتوقع أن تنخفض أسعار الأغنام والعجول خلال الفترة القادمة مع بداية فصل الشتاء في حال استمرار حالة الجمود وقلة الطلب عليها في الأسواق.

وأوضح أن كيلو الغنم المذبوح نسبة الدهن فيه ٥٠ بالمئة يباع اليوم في السوق بين ١٣٠ و١٤٠ ألف ليرة وكيلو الغنم نسبة الدهن فيه ٢٥ بالمئة يباع بين ١٧٠ و١٨٠ ألفاً وكيلو الغنم هبرة من دون دهنة يباع بسعر ٢٦٠ ألف ليرة بعد أن كان سعره منذ أكثر من شهر بحدود ٣٠٠ ألف ليرة، في حين أن كيلو العجل المذبوح الهبرة يباع بحدود ١٧٠ ألف ليرة وكيلو المسوفة بين ١٣٠ و١٤٠ ألف ليرة.

ولفت الخن إلى أن عدد الذبائح اليومية من الأغنام يزداد منذ أكثر من شهر ووصل وسطياً خلال هذه الفترة لحدود ٧٠٠ رأس يومياً والسبب في ذلك ازدياد استهلاك المطاعم للحوم خلال الموسم السياحي الحالي وليس استهلاك السوق.

ولفت إلى أن نسبة استهلاك المطاعم من الذبائح وصلت مؤخراً لأكثر من ٦٠ بالمئة من الإنتاج ومن المتوقع أن تنخفض هذه النسبة مع نهاية الموسم السياحي أواخر الشهر الجاري وأن ينخفض عدد الذبائح من الأغنام لحدود ٥٠٠ رأس يومياً، أما بالنسبة للعجول فإن عدد الذبائح اليومية وسطياً بحدود ٤٥ رأساً بعد أن وصل لما يقارب ٦٥ رأساً يومياً خلال الفترات الماضية.

وبخصوص استيراد الأغنام أوضح رئيس جمعية اللحامين أنه وفقاً للمعطيات على الأرض والمعلومات التي لدينا لم تصل الأغنام المستوردة إلى أسواق دمشق والموجودة حالياً هي الأغنام المحلية، مشيراً إلى أن نسبة التربية من الأغنام كبيرة وهناك فائض من الأغنام يزيد على حاجة السوق، أما بالنسبة لاستيراد اللحوم المجمدة فقد قال الخن: إن جمعية اللحامين رفعت كتاباً إلى وزارة الاقتصاد من أجل السماح باستيراد اللحوم المجمدة باعتبار أن سعرها سيكون أقل من المحلية، وجاء الرد بأن هذا الأمر غير مطروح وفي حال تم طرحها فإنه بحاجة لموافقة اللجنة الاقتصادية، معتبراً أن استيراد اللحوم المجمدة لا يؤثر في حركة بيع اللحوم المحلية حتى لو كان سعرها أقل لكنه يسهم بحصول نسبة كبيرة من المواطنين عليها ليست لديهم القدرة على شراء اللحوم المحلية.

ولفت إلى أن باب تصدير الأغنام مفتوح ولم يغلق وسوق الخليج هو السوق الأكبر الذي يستهلك أغناماً من سورية وهي مرغوبة هناك أكثر من الأغنام التركية والأردنية والعراقية لأن طريقة تربيتها صحيحة ونسبة الدهن الموجودة مع الهبرة متوازنة ولها نكهة خاصة مرغوبة لدى دول الخليج.

أزمة الوقود ترخي بظلالها على التقنين الكهربائي

مصدر في الكهرباء لـ«الوطن»: اضطررنا لفصل إحدى العنفات في حلب واستنزاف كميات من المخزون الاحتياطي

جلنار العلي

أرخت أزمة الوقود التي تشهدها البلاد حالياً بظلالها على كل القطاعات الاقتصادية والخدمية وغيرها، كما أنها أدت إلى حالة شبه شلل لوسائل النقل العامة في الشوارع، وقد رافق ذلك ازدياد عدد ساعات التقنين الكهربائي للمنازل على الرغم من تحسن الطقس وانخفاض درجات الحرارة، حيث اعتاد المواطنون تحسن الوضع الكهربائي ولو بشكل طفيف في مثل هذا الوقت من العام.

وعن التأثير المباشر لتلك الأزمة في قطاع الكهرباء، كشف مصدر في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» أن تلك الأزمة أثرت سلباً في أداء مجموعات التوليد ما أدى إلى انخفاض الاستطاعة المولدة، وقد اضطرت الوزارة لفصل إحدى العنفات بمحطة حلب الحرارية والتي كانت تعطي ٢٠٠ ميغا واط، إضافة إلى استنزاف بعض الكميات الكبيرة من المخزون الاحتياطي نتيجة عدم وصول الكميات الكافية من الوقود التي يرتبط تأمين جزء كبير منها بتوريدات النفط الخام من الخارج، وبالتالي عندما تتأخر تلك التوريدات تتسبب في الكثير من المشاكل في عمل المحطات الكهربائية.

ولفت إلى وجود أنباء عن وصول ناقلة محملة بالنفط الخام يوم أمس، منوهاً بأن هذا سيؤدي حتماً إلى انفراجات وتحسن في الواقع الكهربائي، ولكن ستلمس تأثيره بعد تكرير النفط، ووصول المخصصات اللازمة للمحطات.

وفي السياق، أكد المصدر أن الحاجة الفعلية لمحطات توليد الكهرباء التي تعمل على الوقود هي ٧٠٠٠ طن يومياً، في حين لا يصل منها أكثر من ٤,٥-٥ أطنان، أي إن حجم الفاقد يصل إلى نحو ٣٥ بالمئة وذلك بالنسبة للعنفات التي تعمل على الفيول والتي يبلغ عددها ٧ عنفات.

الجدير ذكره أن وزارة الكهرباء أنهت خلال الشهر الماضي أعمال الصيانة الشاملة على المجموعة البخارية الثالثة في محطة توليد كهرباء الزارة، نتيجة لتشغيلها لأكثر من ٥٠ ألف ساعة، وذلك بهدف إعادتها إلى قيمها التصميمية الأصلية بعد أن انخفضت كفاءتها واستطاعتها المولدة بسبب التشغيل الطبيعي وانتهاء العمر التشغيلي لبعض أجزائها.

وقد شملت الأعمال التي قامت بها الوزارة حينها عمليات صيانة دقيقة للعنفات، وفحصاً شاملاً لضمان صلاحية ووثوقية جميع أجزائها، وصيانة شاملة للمرجل، وتبديل مسخنات الضغط العالي، وإصلاح الحراقات، إلى جانب صيانة المنوبة وإجراء اختبارات تفصيلية على الملفات الثابتة والمتحركة، كما امتدت الأعمال لتشمل صيانة أبراج التبريد، والنظام الكهربائي، والنظام التحكمي، وأجزاء المدخنة.

وقد أدت هذه الصيانة إلى رفع استطاعة العنفة إلى ٢١٠ ميغا واط وإضافة ١٠٠ ميغا واط إلى الشبكة الكهربائية، الأمر الذي أدى إلى تحسن مؤقت في الواقع الكهربائي حينها.

في سعيهم لتأمين التغذية الكهربائية.. السوريون ركّبوا منظومات خاصة تنتج ١٥٠٠ ميغاواط

معاون مدير بحوث الطاقة لـ«الوطن»: تنفيذ ١٥٠ مشروعاً كهروضوئياً مرخصاً باستطاعة ١٣٠ ميغاواط

هيئة الاستثمار لـ«الوطن»: ١٧ إجازة استثمار في مشاريع الطاقات المتجددة منذ ٢٠٢١ منها ٩ في العام الحالي

راما العلاف

كشفت مديرة المتابعة في هيئة الاستثمار السورية حنان سمره عن إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة منذ صدور قانون الاستثمار رقم /١٨/لعام٢٠٢١، وحتى تاريخه إذ بلغ /١٧/ مشروعاً بتكلفة تقديرية/١٢٩٧/ مليار ليرة سورية تؤمن /٥٢٦/ فرصة عمل باستطاعة /٣٠٠/ ميغاواط، وأنه يشكل عدد الإجازات في قطاع توليد الكهرباء بالطاقات المتجددة ما نسبته ١٠ بالمئة من إجمالي عدد المشاريع الحاصلة على إجازة استثمار.

وأضافت: بلغ إجمالي عدد إجازات الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة منذ بداية عام ٢٠٢٤ /٩/ مشاريع بتكلفة تقديرية/٦١٤/ مليار ليرة سورية وتؤمن/٢٤٧/ فرصة عمل باستطاعة /٦٨/ ميغاواط.

وحول المشاريع التي دخلت مرحلة الإنتاج أشارت سمره إلى وجود /٥/ مشاريع دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي و/٧/ مشاريع أخرى في طور التجهيز، بينما لم تقم أي مشاريع بالتوسع أو بتعديل الطاقة الإنتاجية ولم يتم إلغاء أي مشروع من مشاريع قانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام٢٠٢١، وجميعها اتخذت إجراءات جدية نحو التنفيذ.

من جانبه كشف معاون مدير مركز بحوث الطاقة في وزارة الكهرباء الدكتور يونس علي عن عدد المشاريع الكهروضوئية المرخصة بموجب أحكام قانون الكهرباء رقم /٣٢/ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته والتي تم تنفيذها حتى تاريخه نحو /١٥٠/ مشروعاً باستطاعة إجمالية تصل إلى /١٣٠/ ميغاواط، في حين أن المشاريع الريحية المنفذة حتى تاريخه تقتصر على العنفتين الريحيتين المركبتين على طريق حمص طرطوس باستطاعة /٥/ ميغاواط.

وأشار إلى وجود عشرات المشاريع في الوقت الحالي ما تزال قيد الترخيص أو قيد التنفيذ كمشاريع شمسية وريحية بمواقع مختلفة تصل الاستطاعة الجمالية لهذه المشاريع إلى نحو /٦٠٠/ ميغاواط (٤٥٠ ميغاواط مشاريع شمسية، و١٥٠ مشاريع ريحية).

واعتبر علي أن وجود /١٣٠/ ميغاواط منفذة من المشاريع الكهروضوئية حالياً هو أمر جيد في ظل ظروف الحرب والظروف الاقتصادية الناجمة عنها، إلا أنه بالمقارنة مع المخطط له حتى عام ٢٠٣٠، تتضمن خطة الطاقات المتجددة الوصول إلى /٢٥٠٠/ ميغاواط من الطاقة الشمسية، فإن هذا الرقم يعتبر صغيراً وهو يدل على أننا مازلنا في المراحل الأولى من تحقيق الخطة الموضوعة في هذا المجال، وهذا ما يتطلب تسريع وتشجيع الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة خلال السنوات القادمة.

ولفت إلى أن الاستثمار بأي مجال يحتاج إلى بيئة استثمارية مناسبة من قوانين وتشريعات وسياسات تحفزية وتشجيعية وإجراءات إدارية وتنظيمية تساعد على جذب الاستثمار ويمكن القول إن البيئة التشريعية للاستثمار في هذا المجال جيدة ومناسبة ابتداءً من قانون الكهرباء رقم /٣٢/ لعام ٢٠١٠ وتعديلاته، وقانون الاستثمار رقم /١٨/ لعام ٢٠٢١، وغيرها من التشريعات التي هيأت البيئة الاستثمارية المطلوبة.

وعن الأسباب التي حالت دون تحقيق أرقام قياسية في مجال الاستثمار الخاص بالطاقات المتجددة أوضح علي أن أهم ما يواجه الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة هو صعوبة تأمين التمويل اللازم، لأن التكاليف التأسيسية لمشاريع الطاقات المتجددة هي في الأساس عالية وبالتالي المستثمرون بحاجة إلى دعم من القطاع المصرفي والمؤسسات التمويلية بحيث تساهم هذه المؤسسات في تقديم جزء من التمويل للمستثمرين من خلال منح قروض ميسرة لهم لتحقيق ذلك، إضافة إلى صعوبة تأمين التجهيزات من الخارج بسبب العقوبات الظالمة المفروضة على سورية، أما بقية الصعوبات المتعلقة بالظروف والإجراءات الداخلية فرأى أن الجهات المعنية تسعى دائماً إلى تذليل كل الصعوبات بما يضمن تحقيق أفضل النتائج.

ولفت إلى وجود بعض الصعوبات في تأمين الأراضي لإقامة مشاريع الطاقات المتجددة، لذلك تقوم حالياً وزارة الكهرباء بالتعاون مع وزارة الزراعة بوضع خريطة للأراضي والمواقع التي يمكن أن تخصص لإقامة مشاريع الطاقات المتجددة ليتم طرحها على المستثمرين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال.

وأشار إلى أنه إضافة للمشاريع المربوطة مع الشبكة العامة التي تغذي الشبكة بكميات إضافية من الكهرباء والتي تم ذكرها أعلاه الآفت في سورية هو وجود عدد كبير من المنظومات الكهروضوئية المستقلة عن الشبكة العامة، التي تم تركيبها من المواطنين في إطار سعيهم لتأمين التغذية الكهربائية خلال ساعات تقنين الكهرباء، حيث تقدر الاستطاعة الإجمالية لهذه المنظومات بنحو /١٥٠٠/ ميغاواط، حيث بلغت مساهمة صندوق دعم الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة المحدث في وزارة الكهرباء نحو /٤٠/ ميغاواط حتى تاريخه.

وأشار علي إلى أن وزارة الكهرباء تقوم بإعداد مشروع صك تشريعي لإحداث الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء والطاقات المتجددة حالياً ضمن إطار استكمال البنية التشريعية للتشجيع على الاستثمار في مجال توليد الكهرباء وتوزيعها ولاسيما استخدام الطاقات المتجددة، حيث يهدف هذا القانون إلى تنظيم ومتابعة ومراقبة وتطوير كل ما يتعلق بأنشطة الكهرباء، وتشجيع استخدام الطاقات المتجددة ورفع نسب مساهمتها في تلبية الطلب على الكهرباء، وجذب وتشجيع الاستثمار في الكهرباء والطاقات المتجددة لإتاحة إطار من المنافسة الحرة المشروعة وذلك بمراعاة مصالح المستهلكين وأطراف القطاع. وكذلك تطوير بنية سوق الكهرباء والطاقات المتجددة على أسس اقتصادية سليمة.